الاقتصاد التونسي:

مزيد من الانحدار ومحاكمة النقابيين تبدأ في تكنة!

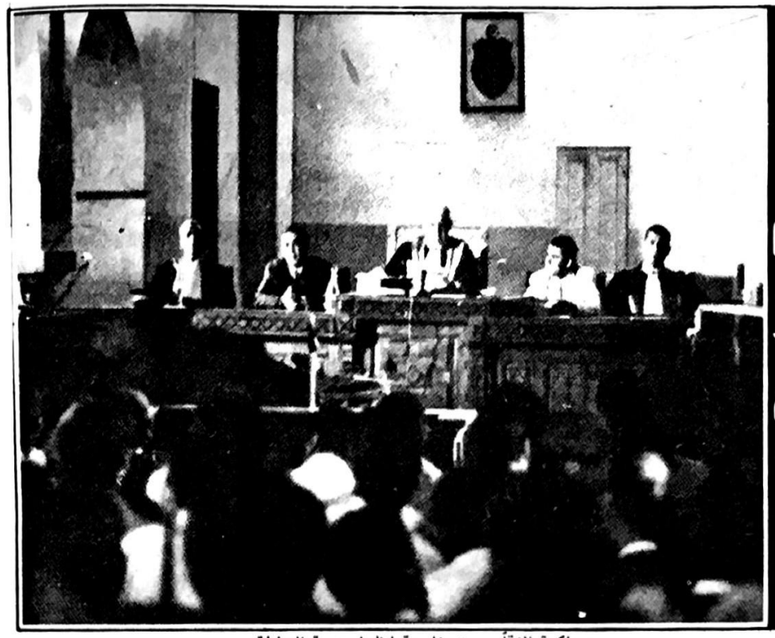

محاكمة النقابيين : مناسبة لاظهار هيبة السلطة

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية ، خلال الاعوام القليلة الماضية بحق المهاجرين العرب ، والشروط التي زودت بها سفاراتها ، والتي اعتبرتها ضرورية لاعطاء سمة الدخول للاشخاص ، بعد ان تم منعها عن العائلات ، ادت الى خفض نسبة المهاجرين العرب الى فرنسا . وفي تونس انحدر معدل الهجرة بشكل ملحوظ فبلغ ٢٣٦٧ مهاجرا عام ١٩٧٦ بعد ان كان ١٨٩٤٧ عام ١٩٧٣ .

هذا الانخفاض في معدل الهجرة زاد من نسبة العاطلين عن العمل في تونس وانخفض بالتالي عدد الوظائف الشاغرة سنويا من ٤٦٧٥٠ وظيفة عام ١٩٧٥ الى ٤٠٢٦٠ عام ١٩٧٧ (١) وبلغ عدد العاطلين عن العمل لعام ١٩٧٧ حوالي ٣٠٣ الاف ، يضاف اليهم سبعون الفا في العام ١٩٨١ حسب التقديرات الرسمية .

اما الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الدستورية بعد احداث ٢٦ كانون الثاني الماضي فقد تمثلت في خلق ما اسمته « التجنيد المدني » الذي يقضي بالعمل الاجباري لكل العاطلين ما بين سن ١٨ و ٣٠ عاما في « معسكرات العمل » يشرف عليها الحرس الوطني . واذا ما حاولنا من خلال الارقام ان نرى مدى فاعلية هذا الاجراء نجد انه من اصل ستة ملايين نسمة تشكل مجموع السكان ، هناك ٧٥ بالمئة اعمارهم اقل من ٣٠ سنة ، و ٥٠ بالمئة ، اي حوالي ثلاثة ملايين ، تتراوح اعمارهم بين ٦ سنوات و ٣٠ سنة ، وفي هذا القسم الاخير هناك ١،٤٠٠،٠٠٠ نسمة - اي خمس عدد السكان الاجمالي - بدون عمل ويشكلون كثافة ضاغطة

يحاول مشروع « التجنيد المدني » استيعابها . لكن النتائج تشير الى انه في الشريحة السكانية التي تتراوح اعمارها بين ١٨ و ٢٤ سنة ، تقول « الخطة الخامسة » الرسمية ، هناك نسبة بطالة تبلغ ٢٤ بالمئة ، اي ما يوازي ٧٣٦٠٠ شاب .

مشكلة البطالة اذن خطيرة ومقلقة ، ورغم ان مشروع « التجنيد المدني » يوفر العمل لقطاع كبير من المواطنين - خاصة في مجال الزراعة - الا انه يتيح للدولة ان تفرض اجورا لا تتجاوز الحد الادنى الذي يبلغ ٤٥٠ فرنك شهريا ، ودون ان تقدم للعمال ضمانا باستمرارية عملهم طوال السنة . واضافة الى ان هذا المشروع يعفي الدولة من كامل التزاماتها تجاه العمال الذين يصنفهم كمتطوعين ، فهو يحرمهم ايضا من اي حق نقابي .

ثم ان هذا المشروع خطير كونه يشكل سلاحا سياسيا بيد السلطة واداة لمحاربة النقابات . وهو بتصنيفه « مجبرا على العمل » كل شاب لا يعمل يفسح المجال امام اصحاب المؤسسات والمصانع ان يلقوا خارجا كل من لا يرضون عنه سياسيا ، ثم انه يوفر على الدولة مبالغ طائلة خاصة حين يكون « المتطوعون » عمالا متخصصين وفنيين ولا يقبضون سوى الحد الادنى للاجور .

ماذا عن النقابيين ؟

في الرابع عشر من ايلول انعقدت محكمة امن الدولة في ثكنة بارود العسكرية في ضواحي العاصمة تونس ، حيث مثل امامها الحبيب عاشور رئيس اتحاد النقابات العالمية و ٢٣ نقابيا اخر بينهم ١١ من اصل الاعضاء الثلاثة عشر الدائمين للجنة التنفيذية للاتحاد العام التونسي للشغل بتهمة « محاولة تغيير شكل الحكم » .

وفي القاعة التي خصصت للمحاكمة وشددت الحراسة من حولها ، هتف اكثر من ٢٥٠ حاضرا بحياة النقابات وحيوا المعتقلين النقابيين بالزغاريد، وحين طلب رئيس المحكمة من عاشور وقف الهتافات اجابه : « حسنا ، شرط ان لا يؤخذ هذا كدليل ضدي » .

ثم افتتحت الجلسة برئاسة « طاهر بو العبا » الذي استهلها بتوجيه تنبيه للدفاع بضرورة الاسراع وتوزيع المهمات (وقائع - حقوق) ، مما اضطر الدفاع الى الرد بأن الموضوع « ليس من اختصاص رئيس المحكمة الا اذا كان يعتبر ان وجود الدفاع شكلي » . وعندها انفجرت القاعة بهتاف : « محاكمة عادلة » ...

وقد بدأ محامو الدفاع مرافعتهم باحتجاج على الاستبدال الذي تم بموجبه ترئيس « بو العبا » مكان « محمد صالح حياري » الذي صرح بان استبداله « لم يكن لاسباب صحية » كما ذكر البيان الرسمي . وحول تعيين محاميين عضوين في الحزب الحاكم في هيئة المحكمة ، مما اكد النتيجة المسبقة للمحاكمة . واخيرا اعلن محامو الدفاع عن حاجتهم الى شهرين من التأجيل كي يتسنى لهم مطالعة ملف القضية البالغ ٤٧٠٠ صفحة (١٠٠٠٠ مع الملاحق) والذي لم يسلم لهم الا قبل يومين من بدء المحاكمة . وحين لم يعبأ رئيس المحكمة باحتجاج الدفاع ، خرج هؤلاء من القاعة معتبرين انها الوسيلة الوحيدة للحصول على مطلبهم .

ولم يعلن رئيس المحكمة عن رفع الجلسة الى ٤٨ ايلول الا بعد خمس ساعات امضاها في قراءة بيان الاتهام (٨٠ صفحة) الذي حوى الكثير من التحامل والتلفيقات خاصة في محاولة ربط التحرك النقابي الذي جرى « بجهات خارجية » .

ارتباط وثيق

ان الاوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها تونس تنعكس بشكل بارز على محاكمة النقابيين في محاولة لفرض طريقة التعامل الرسمية مع قضايا المواطنين خاصة بعد البدء بمشروع « التجنيد المدني » الذي يجعل من العمال الذين يستوعبهم مجرد « مجهضي اضرابات » كونه لا يسمح لهم باي نشاط نقابي مطلقا ، وكونهم محاطين - حتى داخل المعامل - باجهزة القمع البوليسية وميليشيا الحزب الحاكم المسلحة .

ان بورقيبة العائد حديثا من رحلة استشفاء في الخارج ، سوف يحاول ان يجدد ثقله السياسي في هذه المحاكمة ، تماما كما حدث منذ ثماني سنوات - اثر قضية بن صالح - حين قال ، بعد ان عاد من رحلة الى باريس : « يجب ان نعالج مشاكلنا بوقاحة » .

(١) مكتب الاستخدام والتأهيل المهني .

منظمة الاوبك :

تدهور مستمر في قيمة الاستثمارات

□ تواصل اموال دولة منظمة « الاوبك » في الانخفاض وبشكل حاد ، ففي تقرير صادر عن « مصرف انجلترا » ، هناك اشارة الى انه خلال الستة اشهر الاولى من عام ١٩٧٨ اصبحت ٦٤٠٠ مليون دولار بعد ان كانت ١٢٦٠٠ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام المنصرم ، اما في الولايات المتحدة فقد انخفضت قيمة الاستثمارات الى ٥٠٠ مليون دولار بعد ان كانت ٣٨٠٠ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام ١٩٧٨ ، واشار تقرير البنك ان ما سحب من سوق الاوراق المالية الاوروبية خلال النصف الاول من هذا العام لم يتجاوز مليار دولار .

وهذا الانخفاض لا يعود الى قيام المنظمة بسحب جزء من رؤوس اموالها من تلك الاسواق واستثمارها في مناطق اخرى من الدول النامية على سبيل المثال ، او في دولها هي ، بقدر ما هو نتاج الازمة النقدية العالمية وتأثيراتها على الاموال النفطية المستقرة في تلك الاسواق . فانخفاض اسعار العملات الاساسية المتداولة مثل الدولار والاسترليني ، وارتفاع معدلات التضخم وساهم فيها ولكن بشكل ضئيل انخفاض كميات النفط المصدره بسبب تدني الطلب على البترول خلال النصف الاول من هذا العام .

حزب الشعب الثوري الاردني :

الجبهة الوطنية هي الطريق نحو حكم وطني

اصدر حزب الشعب الثوري الاردني بيانا سياسيا بمناسبة مرور ثمانية اعوام على مجزرة ايلول التي نفذها النظام الاردني العميل ضد المقاومة الفلسطينية والجماهير الاردنية . واوضح الحزب في بيانه تحالف الانظمة الرجعية مع الامبريالية ضد حركة الجماهير وتطلعاتها .

وقال : « ان احداث ايلول الدموية سنة ١٩٧٠ والتي اجهزت بنادق المرتزقة فيها على ما يقارب العشرين الفا من جماهير شعبنا امام كل القوى العربية والعالمية ، والتي اعتاد النظام عليها ليس في احداث ايلول فحسب ، بل اخذت امتداداته الدموية والقهرية تصدر خارج الاردن ، الى عمان والخليج العربي والتي لا زالت تمارس قهرها للحريات في اكثر من قطر عربي متحالفة تحالفا وثيقا مع اجهزة الرجعية السعودية في المنطقة ، واصبح القاسم المشترك بين هذا التحالف الرجعي هو المزيد من الوقوف في وجه حركة الجماهير وقواها الوطنية » . وبين البيان الاسباب التي جعلت النظام الهاشمي العميل يلقي بكل ثقله الدموي والقمعي ضد نضالات الجماهير وتضحياتها ووصفها بانها ليست منفصلة عن التناقضات بين معسكر الثورة العالمية من جهة وقوى القهر والاستغلال من جانب اخر وليست منفصلة عن المخطط الامبريالي في الوطن العربي .

كما اوضح البيان اسباب عجز الحركة الوطنية الاردنية عن التصدي لانجاز مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في الاردن .

وتحدث البيان عن الدور القمعي الذي لعبته المؤسسة العسكرية الاردنية بسبب امتيازاتها ووضعها الخاص وتعبئتها المفرضة بالولاء للنظام وقال : « ان بمقدور هذه المؤسسة ان تلعب دورا مغايرا لسياسة النظام ذلك الدور الوطني الذي يتمشى مع مصلحة الجماهير الشعبية وكذلك على صعيد استراتيجية التحرير لكونها تواجه اطول جبهة مواجهة مع العدو الصهيوني الغاصب ، حيث يترتب على ذلك فك عزلة هذه المؤسسة ومشاركتها الفاعلة بالتعاطي مع قضايا الجماهير الشعبية ، وكذلك التعبئة الحقيقية المستندة الى توجه صادق من اجل تحرير فلسطين ، ولعل من يتحمل مسؤولية هذا الدور داخل المؤسسة العسكرية هي مجموعة القوى الوطنية في الاردن من خلال توجهها الجاد لتعبئة جماهير الجنود المضطهدين وتعميق الوعي الثوري عندهم » .

وتطرق البيان الى الازمات الداخليه التي يعاني منها النظام وامكانية الاستفادة منها لتقويضه وهذا لا يمكن « ان يتم الا من خلال جبهه وطنيه تقدمية اردنية تضم كافة القوى الوطنيه والديمقراطيه ببرنامج الحد الادنى ، لان اي قوه وطنية في الاردن لا تستطيع ان تحدث التغيير منفردة في ظل التوازن الحالي ، وتساهم جميع القوى الوطنية والديمقراطية دون وعي منها في ابقاء النظام رغم ازماته كونها لا تملك البرنامج المرحلي الثوري القادر على التصدي له وانتزاع حقوقها الديمقراطية وتشكيل مؤسساتها الديموقراطية ، ولا يمكن ان يتم ذلك الا من خلال جبهة وطنية تضع في برامجها اقامة حكم وطني على انقاض النظام العميل القائم » .

السودان

تدفق الرأسمال الاجنبي

□ وصلت واردات السودان من ست دول رأسمالية الى ٦٧٥،٤٦ مليون دولار ، بعد ان كانت ٥٣٠،٦٨ مليون دولار في العام ١٩٧٦ مقارنة .

واحتفظت بريطانيا بموقع الصداره على الرغم من الانخفاض في صادراتها بمقدار ٩،٥ بالمئة ، اما فرنسا فقد ارتفعت صادراتها الى ٢٠٦ بالمئة لتصل الى ١٠٦،٨ مليون دولار ، واليابان زادت صادراتها الى السودان بمقدار ٨٨،٢٧ بالمئة لتصل الى ١١٨،٩ مليون دولار .

والمعروف ان السودان لا ترتبط بالسوق الرأسمالية من خلال الواردات فقط ، وانما عن طريق رؤوس الاموال الاجنبية الضخمة المستثمرة في المشروعات الداخلية .

فشركة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار الاميركية تقوم باعطاء الضمانات للشركات الاجنبية لتشجعها على الاستثمار في السودان .

وحاليا هناك مشروع مشترك لاقامة مصنع اسمدة قرب الخرطوم تساهم فيه عدة شركات ومصارف اميركيه واوروبيه ، ويبلغ راسماله الاساسي ١٢٥ مليون دولار .